Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

دراسة بعنوان

(دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان)

إعداد

الدكتور أيمن بشير حنتولة

و

الدكتور معين نصراوين

" تم إعداد هذه الدراسة بدعم من الاتحاد الأوروبي. كما أن المعلومات والآراء الواردة في الدراسة تعبر عن وجهة نظر المؤلفين الدكتور ايمن حنتوله والدكتور معين نصراوين وشركة أطلس لتنمية الموارد البشرية وليست بالضرورة تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي".

"This publication was produced with the financial support of the European Union. Its contents are the sole responsibility of authors Dr. Aymen Hantouleh and Dr. Moeen Nasraween and Atlas for Human Resource Development and do not necessarily reflect the views of the European Union".

فهرس الدراسة

المحتوى	الصفحة
عنوان الدراسة	1
المحتويات	2
الملخص	2
الفصل الأول: خلفية الدراسة واهميتها	4
خلفية الدراسة	4
الدراسات السابقة	5
مشكلة الدراسة	7
أهداف الدراسة	8
اسئلة الدراسة	9
أهمية الدراسة	9
تعريف المصطلحات	10
الفصل الثاني: الإطار النظري	16
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	55
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	59
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	77
المراجع	83

ملخص الدراسة

دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان

هدفت الدراسة الى معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان واعتمدت الدراسة الحالية منهج البحث الكمي المسحي (الاستبانة) ومنهج البحث التحليلي). وذلك لملاءمتهما لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها، وقد تكون مجتمع الدراسة من مؤسسات المجتمع المدني في الاردن البالغ عدده 4771 مؤسسة وتم اخذ عينة عشوائية تبلغ (150) فردا من مجتمع الدراسة.

وللوصول إلى الأهداف المحددة للمسح تم تصميم استبيان مسحي بصورته النهائية بعد اختباره ومراجعته من قبل المختصين وتم التحقق من صدقه وثباته وقد اظهرت نتائج الدراسة: –

- أن دور مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان جاءت بدرجة متوسطة حيث جاء بعد محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان بدرجة متوسطة، كما جاء بعد حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان بدرجة متوسطة، فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان بدرجة متوسطة، أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان بدرجة متوسطة.
- وجود فروق ذات دلالة احصائية على الابعاد: " حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" ولصالح الاناث، و"محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" ولصالح الذكور، وبعد " فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" ولصالح الذكور.
- **تمثلت أهم المعيقات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في مجال متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان بما يلي:**
- عدم توفر الدعم المادي لإكمال تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان.
- عدم الاطلاع على الخطة الشاملة لحقوق الانسان لعدم توفر معلومات مكتوبة.
- الحاجة لتدريب جيد لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني.
- عدم تعاون المجتمع المحلي مع مؤسسات المجتمع المدني.

الفصل الاول

خلفية الدراسة واهميتها

المقدمة:

نظرا لتشعب وتعدد حقوق الإنسان، والتزاما بنهج الإصلاح المتدرج التي تسير به المملكة بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، وحيث أن إعداد هذه الخطة يعد سابقة على المستويين الوطني والإقليمي، فقد سعت اللجنة المكلفة بإعداد الخطة وفريق العمل المنبثق عنها إلى التركيز على الأمور التي تعد بمثابة أولويات وطنية وتحظى باهتمام الشريحة الأوسع من المواطنين، مع التأكيد على اعتمادها كتجربة تعليمية يتم تطويرها والبناء عليها مستقبلا.

وتلتزم الدولة بتوفير الحماية لحقوق الإنسان من حيث صون كرامته وحرياته التي أرستها جميع الشرائع السماوية وتعمل على إجراء إصلاحات تشريعية وقضائية وتنفيذية تكفل ذلك وتراعي ما تضمنته الشرعة الدولية لحقوق الانسان، والمواثيق والاتفاقيات الدولية الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة والتي صادق عليها الاردن. وتعد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الشاملة نهج تشاركي وحواري وتشاوري وتعكس الأولويات الوطنية وتشكل عاملاً أساسياً في تعزيز مسيرة الإصلاح الشامل والبناء على ما تم انجازه في سبيل تمكين المواطنين وحماية حقوقهم وحرياتهم.

وينص الميثاق الوطني على أن احترام حقوق الإنسان وتعميق النهج الديمقراطي وضمان التنمية واستمرار توازنها وتحقيق الكفاية الإدارية في المملكة أهداف وطنية أساسية تقتضي العمل على وحدة النظام الإداري للدولة الأردنية وربط الهيئات المحلية بالسلطات المركزية لأغراض التوجيه والرقابة، وتقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتعزيز مفهوم الإدارة المحلية في الأقاليم

والمحافظات، بما يوفر الفرص العملية لممارسة الشعب حقه في إدارة شؤونه بنفسه، ويضمن استمرار التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية وتوثيقها، ويؤدي إلى ترسيخ العمل الديمقراطي وتمكين المواطنين من المشاركة وتحمل المسؤولية في إطار من التوازن بين الحقوق والواجبات أهمية الوعي بهذه الحقوق من قبل المواطن .

إن التوجيه بوضع هذه الخطة والتزام الدولة بكافة مكوناتها بهذا التوجيه يعد دليلا واضحا على توفر الإرادة الجادة في تطوير حالة حقوق الإنسان في المملكة والنهوض بها بما يستجيب لطموحات شعب المملكة ويرقى لتطلعاته، وإن اعتماد النهج التشاركي في إعداد هذه الخطة والذي جاء تجسيدا لعنوانها خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، إنما جاء لخلق شعور عام بالمسؤولية الجماعية عما تضمنته وليحفز كافة الجهات المعنية على التعاون لضمان حسن تنفيذها[1].

الدراسات السابقة

دراسة موسى شتيوي [2] (2011). هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي، وحجم المساهمة التي قامت بها تلك المؤسسات في ذلك الإصلاح، والمعوقات التي تحد من قدرة المجتمع المدني على المساهمة في عملية الإصلاح في المرحلة القادمة.

واظهرت نتائج الدراسة ان مؤسسات المجتمع المدني كان لها مساهمات عديدة سبقت فترة الحراك السياسي من خلال البرامج التي كانت توجهها، والمبادرات التي قدمتها في مجالات عديدة تخدم أهداف المؤسسات وتحقق رؤيتها، تمثلت بالمشاركة السياسية، والوعي السياسي وبناء قدرات المؤسسات، وتقديم التدريب اللازم، وعقد الندوات، والمؤتمرات، وورشات العمل.

---

[1] - الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان للأعوام 2016 – 2025 ، عمان: الاردن.

[2] - المرجع السابق.

كما أظهرت الدراسة بأن غالبية مؤسسات المجتمع المدني خاصة في العاصمة تعتمد بشكل شبه كلي على التمويل من المؤسسات الدولية وبعض التمويل الحكومي، ما قد يؤثر في طبيعة عملها قدرتها على تكوين أو تشكيل أجندة أو أولويات عمل لهذه المؤسسات مرتبطة بالواقع الفعلي بقدر ما تكون متأثرة بالتمويل المتاح. وحول علاقة المؤسسات مع المانحين فقد أظهرت الدراسة أن بعض مؤسسات المجتمع المدني قادرة على التكيف مع معطيات المانحين الدوليين ومتطلباتهم في ظل غياب الدعم المحلي، في حين رفض البعض الاخر الدعم من المؤسسات الدولية، وكان هذا واضحاً عند الحركات السياسية الصاعدة.

دراسة قام كير (Kerr,2003) أعدها مركز تعليم المواطنة العالمي[3] International Citizenship Educationبدراسة توجهات الطلبة من عمر 14 سنة في(28) دولة أشارت الدراسة إلى حقيقة وهي أن تعليم التربية المدنية) المواطنة(عملية معقدة تحمل فرصا وأبعادا كثيرة للطلبة داخل المدرسة وخارجها ,كما وان الدراسة بينت أن العديد من الطلبة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى حقيقة وهي أن تعليم التربية المدنية المواطنة عملية معقدة تحمل فرصا وأبعادا كثيرة للطلبة داخل المدرسة وخارجها ، كما وان الدراسة بينت أن العديد من الطلبة يعرفون عن مضامين الديمقراطية الأساسية ولكنهم ما زالوا يفتقدون المعرفة العميقة للممارسة ، وان هؤلاء يفهمون أن الديمقراطية أنها ممارسة التصويت في الانتخابات ، وخلصت إلى أن الطلبة الذين تزداد معارفهم المدنية هم أكثر قدرة على المشاركة في أنشطة سياسية وأعمال تطوعية مثل الكبار.

[3] -Kerr David and others (2003). Citizenship and Education Age 14: Asummary of the International Finding and Preliminary Results For England.www.nfer.ac.uk/research/project-sumtemp.asp?.

وفي دراسة تحليلية عن الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان صادرة عن مركز الدراسات الأردنية[4] التابع لجامعة اليرموك، تبين أن 13 حزبا نصت مواثيقها بنسبة % 54 على الحق بالمساواة وعدم التمييز، وتوزعت تلك الأحزاب على مختلف الاتجاهات اليسارية والقومية والإسلامية والوطنية . وتناولت مواثيق خمسة أحزاب بنسبة % 21 عن مبدأ تكافؤ الفرص القريب من المساواة، وسبعة أحزاب بنسبة 29% عن الحقوق والمساواة في الكرامة.

وقد بينت نتائج الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان ، تركز في نشاطاتها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضد الطفل واللاجئين ، وحريات التعبير واحترام حقوق الرأي . وأظهرت الدراسة بأن الفئات التي تتوجه إليها تلك المنظمات هي الطلبة والمعلمون والمدراء والمشرفون وذوو الأطفال والمجتمع المحلي . وأن نشاطات تلك الجمعيات هي المحاضرات والدورات التدريبية وورشات العمل ، وإدماج مفاهيم حقوق الإنسان بالمواد التدريسية واللجوء إلى الحملات الإعلانية. ومثال على ما تقوم به تلك المنظمات من نشاطات، فقد أصدرت الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان كتاب بعنوان " تعلم حقوقك وعلمها ". كما أصدرت مؤسسة نهر الأردن كتيب بعنوان " دليل تدريب المدربين "، إلى جانب توزيع الفصل الثاني من الدستور الأردني المتعلق بحقوق الأردنيين وواجباتهم. وتعقد معظم تلك الجمعيات دورات تدريبية حول تعليم حقوق الإنسان لفئات مختلفة من الطلبة والمهتمين. وحول المواد التي يتم التركيز عليها، ذكرت الدراسة المواد التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وما يتعلق بحرية التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر والتسامح وحل النزاعات.

[4] - .نظام محمود بركات ، الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان ، مركز الدراسات الأردنية ، جامعة اليرموك، 1998 .

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة انها اجريت على منظمات المجتمع المدني في موضوعها، وكذلك مجتمعها، وادواتها، والمعالجات الاحصائية، في حين تناولت الدراسة الحالية دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان. أما الدراسات السابقة تناولت تسليط الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي، وحجم المساهمة التي قامت بها تلك المؤسسات في ذلك الإصلاح والمعوقات التي تحد من قدرة المجتمع المدني على المساهمة في عملية الإصلاح ، وكذلك حول مدى توافر بعض مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التعليم، وكذلك عن واقع تعليم حقوق الإنسان في الأردن، دراسة تحليلية عن الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان، كما وتتميز أيضا هذه الدراسة بأنها أجريت في الأردن، وتناولت متغيرات الجنس، وعدد الاعضاء في منظمات المجتمع المدني، كما هو مبين في فصل نتائج الدراسة التي لم تتطرق الدراسات الاخرى اليها، كما وأجريت في العام 2017، أيضا استخدمت هذه الدراسة منهجين معاً المنهج الكمي والمنهج النوعي، في حين استخدمت الدراسات السابقة منهجاً واحداً إما كمي أو نوعي.

مشكلة الدراسة

لغايات الوقوف على واقع حقوق الإنسان في المملكة والتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات والخروج بأفضل السبل لتعزيز نقاط القوة واستثمار الفرص من جهة، ومعالجة نقاط الضعف والتغلب على التحديات من جهة أخرى، ودور المركز الوطني لحقوق الانسان في رصد أي انتهاك أو قصور في هذا المجال والإسهام في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المملكة على صعيدي الفكر

والممارسة، وتحكم وتنظم العلاقات بين السلطة والمجتمع مجموعة من القوانين والأنظمة وبعضها يحتاج إلى تعديلات لتطويرها وجعلها أكثر مواءمة للمعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لتسهم في الارتقاء بالأداء الحكومي حيال حقوق الإنسان في الاردن، وتوفر مزيدا من الحماية القانونية والقضائية والإدارية لحقوق الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية، ووجود ضعف لتفعيل لأدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان لحقوق الانسان، وقلة تعاون المؤسسات الرسمية مع مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان، ووجود ضعف في تفعيل التشريعات الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان وعدم توفير الكوادر المؤهلة لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان، وضعف في تشجيع مؤسسات المجتمع المدني لرصد انتهاكات حقوق الانسان في محيط عملها حماية لحقوق الانسان، لذا جاءت هذه الدراسة الى تعرف دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان.

اهداف الدراسة

تهدف الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان في المملكة لمعالجة أوجه الخلل القائمة على صعيد التشريعات والسياسات والممارسات للنهوض بحالة حقوق الإنسان والارتقاء بها بما يتوافق مع الثوابت الوطنية لذا تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على:

1. دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان في الاردن.

2. محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.
3. حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.
4. فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.
5. أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان.

اسئلة الدراسة:

اجابت الدراسة عن الاسئلة التالية:

السؤال الأول: ما دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان؟

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة احصائية لدور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف متغيرات الجنس، وعدد الاعضاء؟

السؤال الثالث: ما أهم المعيقات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في مجال متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان؟

أهمية الدراسة:

تعد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان التي شكلت بتوجيهات ملكية للحكومة، منهجية حقيقية لتفعيل منظومة حقوق الانسان في الاردن، إذ تعد بمثابة معايير عالمية تضمن تمتع الأفراد بمستوى معيشي لائق، بحيث لا ينتهك أي منها الحق في الحياة والحق في سلامة الجسد ضد التعذيب والحق في المحاكمة العادلة، وفي حرية التعبير، وحرية الرأي، والصحافة، ومنع الرق والاتجار به، إن الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان جاءت قائمة على اسس سليمة واساسية واضحة تتمتع بأرضية قوية

وصلبة وتعد انطلاقة جيدة لتفعيل مفاهيم حقوق الانسان في الاردن، بحيث تتسم بعدالتها ومساواتها وعدم التمييز، وتتسم بالشفافية والمساءلة، وتكمن أهمية هذه الدراسة في احترام وترسيخ مبادئ النزاهة في تنفيذ كافة الإجراءات والنشاطات المتعلقة بهذه الخطة، وتمثيلها لجوهر الكرامة الإنسانية، إذ تساعد في تمكين الإنسان من التمتع بكامل الحقوق التي نسبت إليه بفعل القوانين، كما تمكن من تحقيق العدالة بين الناس، وتمثل جدية حقيقية من السلطة السياسية في الاردن بأهمية مأسسة المنظومة الوطنية لحقوق الانسان وضرورة العمل على النهوض بها، لا سيما وان الخطة تطرقت الى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وحقوق كبار السن.

تعريف المصطلحات

تتضمن الدراسة المصطلحات التالية:

الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان لحقوق الانسان: هي عبارة عن جهود منهجية حقيقية لتفعيل منظومة حقوق الانسان في الاردن ل10 سنوات قادمة تتضمن اطارا تلتزم به الحكومة لتحقيق مجموعة من الاهداف الرئيسية تعنى بملف حقوق الانسان وركزت في مضامينها على محاور الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية ومحور الفئات الاكثر تعرضا للانتهاك في المجتمع (الاطفال والاشخاص ذوي الاعاقة)، وتعزيز ثوابت وثقافة حرية وكرامة الإنسان لاستكمال بناء مجتمع العدالة والمساواة وسيادة القانون وصون كرامة الإنسان وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنين في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم بين أبناء الأسرة الأردنية الواحدة الكبير[5].

[5] - وزارة العدل الاردنية، الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان، عمان، الاردن.

واعتمدت الخطة الوطنية لحقوق الإنسان إطاراً زمنياً محددا بعشرة أعوام اعتباراً من 2025 – 2016 ويتولى المنسق الحكومي لحقوق الإنسان وضع الآليات المناسبة لتقييم وتنفيذ الأنشطة الواردة في هذه الخطة ومتابعتها من حيث: الأولى: تقييم الجانب العملي للخطة من حيث التنفيذ ومدى الفاعلية والكفاءة الثانية: تقييم المخرجات والنتائج ومدى تحققها وفق مؤشرات قياس موضوعية.

مؤسسات المجتمع المدني: هي عبارة عن جمعيّات يقوم بإنشائها عددٌ من الأشخاص، وتقوم هذه الجمعيّات على نصرة قضيّة مشتركة، وتشتمل هذه المؤسسات غير الحكوميّة، والنقابات العماليّة، والمؤسسات الدينيّة والخيريّة، والنقابات المهنيّة، وجميع مؤسسات العمل الخيري[6].

[6] - غادة الحلايقة ،تعريف منظمات المجتمع المدني، عمان، الاردن ، 2016 .*mawdoo3.com* ، تاريخ النشر 2016/2/14.

الإطار النظري

- **الفصل الاول: الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان**
- المبحث الاول: الأسس والاعتبارات والمبادئ للخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان في الاردن.
- المبحث الثاني: حقوق الإنسان في الشرعة الدولية.
- المبحث الثالث: حقوق الانسان في الأردن.
- المبحث الرابع: الملامح والقيم الجوهرية للخطة الوطنية لحقوق الإنسان.
- **الفصل الثاني: المجتمع المدني**
- المبحث الاول: آليات مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان.
- المبحث الثاني: المجتمع المدني في الاردن ودوره في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.

الفصل الاول

الإطار النظري

المبحث الاول: الأسس والاعتبارات والمبادئ للخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان في الاردن.

إن تعزيز حقوق الإنسان وصون كرامته وحرياته الأساسية وإتاحة السبل لممارسة هذه الحقوق والتمتع بها وانطلاقا من خصائص حقوق الإنسان بكونها حقوقا عالمية أصيلة مترابطة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، وإيمانا بضرورة تكاتف وتكامل الجهود المبذولة في مجال حمايتها وتعزيزها، فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان انطلاقاً من الأسس والاعتبارات والمبادئ التالية[7]:

– الحفاظ على الأمن الوطني بحيث لا يكون هناك تعارض بين متطلبات حماية الأمن الوطني وبين تأمين احترام حقوق الإنسان وفقاً للمبادئ التي ارتضاها المجتمع الدولي .ولهذا، فان إجراءات مكافحة جريمة الإرهاب يجب أن تنظم بحيث لا ينتهك أي منها الحق في الحياة والحق في سلامة الجسد ضد التعذيب والحق في المحاكمة العادلة وفي حرية التعبير وحرية الرأي والصحافة ومنع الرق والاتجار به، ومبدأ الشرعية.

– احترام وترسيخ مبادئ النزاهة في تنفيذ كافة الإجراءات والنشاطات المتعلقة بهذه الخطة.

[7] – المركز الوطني لحقوق الانسان، الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان2016–2025، عمان، الاردن.

– الشفافية والمساءلة، واللذين يتجسدان في وضع خطط تنفيذية بنشاطات محددة وإطار زمني واضح واعتماد خطة متابعة وتقييم فضلا عن احترام حق الشركاء والمواطنين بشكل عام في الحصول على المعلومات حول الخطوات المتخذة في سبيل تنفيذ الخطة.

المبحث الثاني: حقوق الإنسان في الشرعة الدولية:

أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على العديد من الحقوق أهمها[8]:

1-الحق في حماية الحياة وسلامة الجسم والعرض

نصت المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية، وفي الأمان على شخصه.

كما نصت اتفاقيات دولية عديدة أخرى على هذا الحق، وأوضحت أن لكل شخص الحق في الحياة وسلامة جسمه .ويُعد هذا الحق من أهم حقوق الإنسان، إذ أن حق الحياة وهو أعز الحقوق، يليها الحق في حرمة جسم الإنسان وسلامته وعدم المساس بسلامة الجسد، والعمل الطبيعي لوظائف الأعضاء.

وقد كفلت القوانين الوضعية هذا الحق، ونظمت المساءلة الجنائية لكل من يعتدي عليه ويحدد المشرع العقابي الأفعال التي تشكل اعتداءً على هذا الحق، ومنها القتل، والضرب، والجرح، والاعتداء النفسي على المشاعر كالسب والشتم والازدراء والتخويف، والاعتداء على العرض كالاغتصاب وهتك العرض والفعل الفاضح.

2-الحق في حماية الحياة الخاصة وحرمة المسكن

[8] – نشأت عثمان الهلالي حقوق الانسان ودور المنظمات الدولية في حمياتها ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، العدد (3) السنة الأولى مارس2005، ص 56.

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة(12) منه على هذا الحق، واكد عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مادته السابعة عشر ، وذلك بعدم تعريض أي إنسان لتدخل تعسفي في حياته الخاصة، أو في شئون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون له من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات، وأهم عناصر الحق في حرمة الحياة الخاصة في المسكن، المحادثات الشخصية، المراسلات، الحياة العائلية والعاطفية كما كفلت الشرعة الدولية حق الإنسان في عدم تفتيش شخصه أو تفتيش مسكنه إلا وفقًا لأحكام القانون.

3-الحق في الحرية والأمن

نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع الناس يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضًا بروح الإخاء، كما نصت المادة (3) من الإعلان على حق كل فرد في الحرية والأمان على شخصه، كما نصت المادة (4) على عدم جواز استرقاق أحد أو استعباده، وحظر الرق بجميع صوره.

4-حرية التنقل والعودة إلى الوطن

قضت الشرعة الدولية بأن لكل فرد الحق في حرية التنقل، وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة وله مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده المادة(13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة(12) من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية.

5-الحق في الممارسة الديمقراطية :

أعطت الشرعة الدولية الحق لكل إنسان بالمشاركة في إدارة الحياة العامة لبلده، إما مباشرة، أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية .كما قررت أن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تظهر الإرادة

في ظل انتخابات نزيهة تجري دوريًا بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

6-الحق في المساواة

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى على أن الناس متساوون في الكرامة والحقوق، وذكر في مادته الثانية أن لكل الناس حق التمتع بكل الحقوق والحريات دون تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي، أو الأصل، أو الثروة، أو المولد، أو أي أوضاع أخرى كما أقرت الشرعة الدولية حق الإنسان في المساواة أمام القانون، وقد صدرت مجموعة من الاتفاقيات الدولية لتحقيق المساواة منها الاتفاقية الدولية للقضاء على التفرقة العنصرية، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز ضد المرأة.

7-الحق في حرية الرأي والتعبير

أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير، ويشمل حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار، وتلقيها، ونقلها للآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود المادة(18) وأقرت التشريعات المحلية للدول ذلك الحق وكفلتها في حدود وأطر معينة تتسع وتضيق من دولة لأخرى.

8-الحق في التعليم :

نصت المادة(26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل البشر في التعليم، فقررت أن لكل شخص الحق في التعلم الإلزامي والمجاني على الأقل في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، ويكون التعليم الفني والمهني متاحًا للعموم، ويكون التعليم العالي متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.

كما أوصت أن يكون الهدف من التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوقه وحرياته الأساسية، وأن يعزز التعليم التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم، وجميع الفئات العنصرية أو الدينية وأن يؤيد دعوة الأمم المتحدة وأنشطتها للسلام، وللآباء حق اختيار نوع التعليم الذي يُقدم لأولادهم.

9-الحق في العمل

أوجبت المادة(23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل شخص حق العمل، ومنحته الحرية لاختيار نوعه، على أن يكون بشروط عادلة ومرضية، وقررت حمايته من البطالة، كما قرر ذات الحق الكثير من المواد في العهدين الدوليين والمواثيق الإقليمية، والاتفاقات الدولية.

10- الحق في الملكية الخاصة :

نصت المادة (17) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل فرد في التملك بمفرده، أو بالاشتراك مع غيره، كما قضت بعدم جواز تجريد أي إنسان من ملكه تعسفًا.

11- مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص :

قضت الشرعة الدولية بعدم إدانة أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرمًا بمقتضى القانون الوطني أو الدولي .كما لا يجوز أن توقع عليه أية عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل.

12- **الحق في قرينة البراءة :**

وصفت الشرعة الدولية الإنسان بداية بأنه برئ من أي اتهام يوجه إليه حتى تثبت إدانته عن طريق محاكمة علنية تتوافر فيها كل ضمانات الدفاع عنه المادة (1/11) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان المادة (2/13) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويُعد هذا الحق من الضمانات الهامة للإنسان بوجه عام، إذ تحميه من تعسف السلطة، وتجعل الإنسان مفترض فيه البراءة، وبالتالي غير ملزم بإثباتها.وقد سايرت القوانين الوطنية الشرعة الدولية في هذا المجال، واعتبرت أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه.

13- الحق في العدل :

نظمت الشرعة الدولية هذا الحق في المادتين (7و 8) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (9) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقضت المادة(7) من الإعلان بأن الناس متساوون في حماية القانون، ونصت المادة(8) من الإعلان بأن لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون.

كما اكدت المادة(10) من الإعلان على استقلال القضاء وحصانته، فالمحاكمة يجب أن تتم أمام محكمة مستقلة محايدة، كما نصت المادة(1/11) من الاعلان على حق الدفاع عن المتهم أصالة أو بالوكالة.

المبحث الثالث: حقوق الانسان في الاردن

نص الميثاق الوطني الأردني الصادر عام 1991، على التزام الأردن بمبادئ حقوق الإنسان وبالتعددية السياسية، فقد عرف الفصل الثاني من الميثاق الدولة الأردنية أنها دولة القانون والتعددية

السياسية وأنها دولة ديمقراطية، تلتزم بمبدأ سيادة القانون وتستمد شرعيتها من إرادة الشعب، وتلتزم بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته التي أرسى الإسلام قواعدها وأكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحدد الميثاق المرتكزات الأساسية لدولة القانون بأنها الالتزام في ممارسة الديمقراطية بمبادئ العدالة الاجتماعية ومقتضياتها، والتأكيد على أن تكون القوانين بعامة ملتزمة باحترام حقوق المواطن الأساسية وحرياته العامة، ومن الضمانات التي نص عليها الميثاق ترسيخ قيم التسامح والموضوعية واحترام معتقدات الغير، وضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطي وحقوق الفرد ويكفل حرية التعبير عن الرأي وإعلانه بحرية كاملة، في إطار الدستور، وتحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالا ونساء بدون تمييز[9].

واستندت حقوق الإنسان في الأردن، إلى المواثيق (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والاتفاقيات الدولية اللاحقة 1966) والمؤتمرات الدولية التي تتناول حقوق الإنسان كاملة، وعدم الأخذ بما يتلاءم قدرات العاملين والناشطين في حقوق الإنسان فقط، وترك ما لا يريدونه، وأن لا يطلب من الأشخاص الذين يتلقونه التعرف على دراسة حقوق الإنسان في الإطار النظري، من دون أن يمارسونه مع محيطهم، وأن يكون الهدف من دراسة حقوق الإنسان هو تشجيع المتلقين على العمل ضد انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم والبلدان الأخرى، أي أن يكونوا نشيطين من خلال تضامنهم مع الأفراد الذين قد يتعرضون للانتهاكات في الداخل والخارج، لأن احترام حقوق الإنسان، مرتبط بشتى مناحي الحياة في الأسرة والمدرسة والعمل، مما يجعل من الضروري على القائمين على التدريس أن يكونوا مؤمنين فعلا بحقوق الإنسان، ولا يأخذونه على محمل أداء الوظيفة العادية كتدريس أي مادة أخرى في الجامعات، وأن

[9] الميثاق الوطني ،سليمان صويص ، واقع تعليم حقوق الإنسان في الأردن ، البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، عمان ، 2005 ، ص . 13 .

يرتبط تدريس حقوق الإنسان باستراتيجية أوسع في المجتمع تهدف إلى التنشئة السياسية المرتبطة بالمشاركة السياسية، وأن يسبق تدريس حقوق الإنسان في الجامعات، تدريسه في المراحل الثانوية والإعدادية، تحضيرا للطالب وتهيئته لتلقي ثقافة حقوق الإنسان، لأن معرفة الفرد بحقوقه، تؤدي إلى فوائد كثيرة من ضمنها، خلق مجتمعات قائمة على احترام حقوق الإنسان، والتنوع الثقافي والمشاركة السياسية والانتماء الوطني، إلا أنه لا يكفي تدريس حقوق الإنسان للادعاء بوجود ثقافة حقوقية في المجتمع، بل لا بد من ممارستها واحترامها، لأن تدريس حقوق الإنسان لا بد أن يرتبط بمدى القدرة على العمل على تطبيقها وعلى تنمية الحس الإنساني وتعميق الوعي بها، كما أنه لا بد أن يمتد تعليم حقوق الإنسان ليشمل جميع مراحل التعليم الجامعي والدراسات العالية كل مرحلة بالطبع بالقدر الذي يتلاءم مع قدرات طلبتها[10].

وتعمل جميع تلك الجمعيات من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني، والعمل على تدريس مبادئ حقوق الإنسان في مستويات التعليم المختلفة، وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية والتثقيفية، وإشاعة المساواة والعدل والتسامح بين أفراد المجتمع الأردني، وتستند تلك الجمعيات والمراكز، إلى فلسفة أنه كلما زادت المعرفة القانونية والوعي القانوني، كلما كانت هناك مسؤولية أعلى واستقرار أكثر في المجتمع الأردني، ما يعزز حرية وكرامة الإنسان وولاءه للوطن[11].

المبحث الرابع: الملامح والقيم الجوهرية للخطة الوطنية لحقوق الإنسان

[10] - أحمد سعيد نوفل تدريس حقوق الإنسان في الجامعات والمجتمع الأردني، عمان، الاردن.

[11] – المرجع السابق.

القيم الجوهرية للخطة الوطنية لحقوق الإنسان استنادا إلى المرتكزات السابقة وانطلاقا من خصائص حقوق الإنسان بكونها حقوقا عالمية أصيلة مترابطة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، وإيمانا بضرورة تكاتف وتكامل الجهود المبذولة في مجال حمايتها وتعزيزها، فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان انطلاقاً من الأسس والاعتبارات للمبادئ التالية[12]:

- الحفاظ على الأمن الوطني بحيث لا يكون هناك تعارض بين متطلبات حماية الأمن الوطني وبين تأمين احترام حقوق الإنسان وفقاً للمبادئ التي ارتضاها المجتمع الدولي. ولهذا، فان إجراءات مكافحة جريمة الإرهاب يجب أن تنظم بحيث لا ينتهك أي منها الحق في الحياة والحق في سلامة الجسد ضد التعذيب والحق في المحاكمة العادلة وفي حرية التعبير وحرية الرأي والصحافة ومنع الرق والاتجار به، ومبدأ الشرعية.
- احترام وترسيخ مبادئ النزاهة في تنفيذ كافة الإجراءات والنشاطات المتعلقة بهذه الخطة.
- الشفافية والمساءلة، واللذين يتجسدان في وضع خطط تنفيذية بنشاطات محددة وإطار زمني واضح واعتماد خطة متابعة وتقييم فضلا عن احترام حق الشركاء والمواطنين بشكل عام في الحصول على المعلومات حول الخطوات المتخذة في سبيل تنفيذ الخطة.

[12] – المركز الوطني لحقوق الانسان، الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان2016–2025، عمان، الاردن.

الفصل الثاني

المجتمع المدني

يُعَرِّف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة، بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن مشاعر مشتركة بشكل رسمي يحترم حق الآخرين في أن يفعلوا نفس الشيء[13].

أما موسوعة الديمقراطية: فقد عرفت المجتمع المدني باعتباره "نمطًا خاصًا من العلاقات بين الدولة والتكوينات الاجتماعية مثل الأسرة وتنظيمات رجال الأعمال والتجمعات والحركات التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة، وهذا النمط الخاص من العلاقات يتواجد في مختلف النظم السياسية، ويُعد تواجد بعض متطلبات المجتمع المدني أمرًا ضروريًا لإقامة النظم الديمقراطية، كما أنها تلعب دورًا مهمًا في الانتقال من النظم السلطوية والشمولية إلى النظم الديمقراطية[14].

المنظمات غير الحكومية

من التعريفات الشائعة للمنظمات غير الحكومية تعريف البنك الدولي الذي يعرف المنظمات غير الحكومية على أنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تمامًا أو إلى حد كبير عن الحكومة والتي لها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهدافًا تجارية. وتعريف الأمم المتحدة التي عرفت المنظمة غير الحكومية باعتبارها تنظيم غير هادف إلى الربح، أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى جماعة أو أكثر، تتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية

---

[13] سعد الدين إبراهيم عملية التحول الديمقراطي في مصر 1983-1993؛ سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي(القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995).

[14] – سعد الدين إبراهيم، الموجة الثالثة للديمقراطية: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مقدمة تحليلية بقلم، القاهرة: دار سعاد الصباح (1993).

للأعضاء، استجابة لحاجات واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمات غير الحكومية[15].

وتعرف منظمة الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها: "مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي، ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي[16].

وتعرفها شهيدة الباز[17] بأنها المنظمات التي تتمتع بحد أدنى من المؤسسية بحيث لا تتخذ شكل النشاط المؤقت، والتي لا تهدف إلى الربح، فإن هي حققته وجهته إلى الغرض الذي أنشئت من أجله، كما أنها تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة وتدير أنشطتها ذاتيًا، ولا ترتبط بأحزاب سياسية أو تسعى للوصول إلى السلطة، وإن كان هذا لا يمنع إمكانية أدائها وظائف سياسية مثل تدعيم المشاركة السياسية للمرأة مثلاً.

في حين ترى أماني قنديل[18] أن استخدام تعبير المنظمات غير الحكومية أنه ليس هو التعبير أو المصطلح الوحيد الذي يعبر عن نفس الظاهرة. فهناك تعدد واختلافات في المصطلحات التي تصف

---

[15] - حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية ، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية .

[16] – حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية ، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية .

[17] – المرجع السابق.

[18]. أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 4–7 ديسمبر 1993، ص ص 3–4.

المنظمات غير الحكومية وهناك أيضًا تعدد واختلافات في المصطلحات التي تصف القطاع الذي يضمها وكل منها يركز على بعد معين أو سمة معينة أو واقع لهذه المنظمات.

إن مفهوم المنظمات غير الحكومية يتمثل بأنها منظمات تطوعية إلى حد ما، لا توزع الأرباح على مجلس الإدارة أو الأعضاء، لا تسعى إلى الربح، لها إدارة ذاتية، لها هيكل رسمي منظم، خاصة إلى حد كبير؛ فهي مستقلة عن الحكومة، هي غير سياسية بمعنى أنها لا تخضع في أنشطتها لمرشح سياسي أو حزب سياسي ولكن لها أن تتبنى أهدافًا سياسة مثل دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان)[19].

مفهوم الجمعيات (المنظمات) الأهلية

انتقالاً من العام (المجتمع المدني) إلى الخاص (المنظمات غير الحكومية) إلى الأكثر خصوصية (الجمعيات/المنظمات الأهلية) يمكن تحديد ملامح الجمعيات الأهلية والتي تُعرف أحيانًا في السياق بالمنظمات التطوعية الخاصة، فيما يلي[20]:

1. أنها تنظيمات ذات ملامح مؤسسية ولوائح منظمة لعملها ومحددة لمجالات نشاطها ولعضوية الأفراد فيها، وهي من هذه الزاوية تختلف عن الطرق الصوفية التي كانت أسبق تاريخيًا من حيث النشأة حيث يعود تاريخ نشأتها إلى القرن الثاني الهجري، في حين تعود نشأة الجمعيات الأهلية في مصر إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

---

[19] – وائل أحمد علام ، المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة طبعة 1997.

[20] – أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 4–7 ديسمبر 1993، ص ص 3–4.

2. أنها تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية، وبالتالي فهي تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية ثقافية واجتماعية واقتصادية، وفي بعض الأحيان سياسية.
3. أنها تنظيمات لا تهدف إلى الربح، حتى وإن كانت تقدم خدمات بمقابل مادي، باعتبار أن هذا المقابل يغطي نفقة الخدمة، كما أن العائد لا يُوزع على أعضاء الجمعية أو مجلس إدارتها وإنما يُوجه لدعم النشاط.
4. تتبنى الجمعيات أهداف ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وبالتالي فهي قد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات في نفس الوقت وفقاً لطبيعة اللوائح المنظمة لها.
5. تخضع الجمعيات إلى قانون ينظم تكوينها وتأسيسها، وإلى إشراف جهة إدارية محددة، ويتناول هذا القانون تفاصيل علاقة الجمعيات بالدولة.

وظائف المجتمع المدني.

يسعى المجتمع المدني بصفه عامة إلى تحقيق الوظائف والأهداف التالية:

أ- **تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:** فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط السلوك، ففي كل منظمة أو جمعية يوجد مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

ب- **تحقيق الديمقراطية:** يتم من خلال المجتمع المدني قيام الأفراد بالتعبير عن آرائهم بحرية، والاشتراك الاختياري في الحياه العامة، وفي المجال السياسي، ويعني ذلك تحقيق الممارسة الديمقراطية من خلال المنظمات والجمعيات التي يتكون منها المجتمع المدني، إن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوق الديمقراطية ، كالدخول في حوار من الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح

والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها تصبح بمثابة طريقة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على المستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل.

ج-التنشئة السياسية والاجتماعية.

تعكس هذه الوظيفة قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسة لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته، وعلى رأسها الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي، والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل، يما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية.

د-الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق.

يسعى المجتمع المدني إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير، والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات، أو الانضمام إليها، والحق في المساواة والمشاركة في الانتخابات وحرية التصويت والحوار والنقاش العام حمل القضايا المختلفة، والمجتمع الذي هو الملجأ الذي يلجأ إليه الأفراد لحمايتهم من استبداد الدولة، أو استغلال السوق، كل من الدولة والسوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية، ويمارس القهر والاستغلال ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا تجد هذه الفئات من ملجأ

سوى المجتمع المدني وتنظيماته، لممارسة الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي عليها، أو الضغط على قوى السوق كالمنتجين والتجار وأصحاب المشروعات مثل النقابات وجمعيات حماية المستهلك.

هـ-الوساطة والتوفيق: يعد المجتمع بمثابة همزة الوصل بين الحكام والمحكومين، حيث يقوم بتوفير قنوات الاتصال، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتتمثل فائدة المجتمع المدني هنا في قيامة بعملية تلقي طلبات المواطنين، وإبلاغها للحكومة، الأمر الذي يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي في الدولة.

و- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: فضلا عن قيام تنظيمات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق ومصالح الأفراد، تقوم أيضاً بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين والفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع وتتنوع أشكال المساعدة، فيمكن أن تكون مالية، أو في شكل تقديم خدمات، مثال : بناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو العلاج مجاناً أو بأسعار رمزية، وتقديم المعونات إلى الأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعاقين واللاجئين وأسر السجناء بإقامة مراكز التأهل والرعاية الاجتماعية وتحويل المشروعات الصغيرة لإعانة الأسر التي بدون عائل أو إقامة دورات التدريب لرفع المهارات مثل تعليم الفتيات حياكة الملابس.

ح-تحقيق التنمية الشاملة

يعد الاتجاه السائد الآن في تحقيق التنمية هو ما يسمى (بالتنمية بالمشاركة) ذلك لأن التجارب السابقة في التنمية كان يتم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها، بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح، ولذلك فإن

المشكلة في التنمية ليست في قلة الموارد المالية وإنما في كيفية إدارة واستغلال تلك الموارد، وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها، لذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثورة البشرية وليس المادية فقط، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار، حيث يتم من خلال منظمات تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.

المبحث الاول: آليات مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان

توجد علاقة وثيقة بين مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، إذ أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المرتبطة بها، والضغط على الحكومات من أجل تحقيق ذلك، إذ تعد مؤسسات المجتمع المدني صلة ما بين الدولة من جهة والأفراد من جهة ثانية، ولاشك أن وجود مثل هذه المؤسسات غير الحكومية دليل على وجود حالة من التعددية والديمقراطية، التي تشكل أهم مرتكزات حقوق الإنسان، ويؤكد الصلة الوثيقة بين مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن من " حق كل شخص أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته، ولا شك أن توفير الضمانات لحقوق الإنسان وحمايتها لا يتحقق بوجود الضمانات الدستورية والقضائية فحسب بل بوجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ومؤثرة في الدفاع عن

حقوق الانسان والعمل على حمايتها وتعزيزها، فضلاً عن دورها في نشر الوعي بثقافة وقيم حقوق الإنسان [21].

تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدوراً هاماً في حماية حقوق الإنسان انطلاقا من أن هذه الحماية جزء من مهمة أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والتي ترمي إلى حماية حقوق الإنسان من الانتهاك أو المصادرة، من خلال أعمال المراقبة والرصد، وأعمال التقصي والتحقيقات وإعداد التقارير، ورعاية ضحايا الانتهاكات وغيرها من الآليات التي تسعى إلى حشد التأييد والعمل على توافق وانسجام القوانين والسياسات وفقاً للشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وتهدف عملية حماية حقوق الإنسان إلى دعم الضحايا ومؤازرتهم، وإخبار الرأي العام وحشد دعمة، والتأثير على صناع القرار، ومراقبة مدى إعمال القانون، وتوسيع قاعدة المؤيدين لنشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها [22].

كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بنشر تقاريرها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى العالمي، وذلك من أجل إظهار الممارسات التي تقوم بها بعض الدول والتي تمثل انتهاكات جسيمه وصارخة لحقوق الإنسان، وغنى عن البيان إن نشر مثل هذه التقارير يؤثر في مركز الدول الأدبي والسياسي

[21] - جادالله ،رانيا فؤاد عبدالحكيم(2015). دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين، الدوحة .

[22] - أحمد الرشيدي حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق الطبعة الأولى، 2006 ..

على المستوى الدولي الذي بدورة يؤدي إلى شحذ همم الدول وغيرها من أجل احترام حقوق الانسان وتعزيزها وكفالتها لمواطنيها ولغيرهم حفاظاً على سمعتها السياسية والأدبية [23].

وتتنوع أشكال آليات الحماية التي تلجأ إليها مؤسسات المجتمع المدني في سبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتتمثل هذه الاليات في الآليات الرقابية والدفاعية وفيما يلي لهذه الآليات على النحو التالي: –

1- الآليات الرقابية لمؤسسات المجتمع المدني.

تمثل الرقابة التي تلجأ إليها مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان عنصراً فاعلاً لبيان مدى جودة عملها في أداء المهام المناطة بها، كما أنها تسهم في تطوير الأدوات.

ومن هذا المنطلق فان مؤسسات المجتمع المدني في سعيها نحو مراقبة أوضاع حقوق الإنسان تلجأ أحيانا إلى أسلوب كشف الانتهاكات كسلاح تملكه تلك المؤسسات وتمارسه بحق الحكومات التي تنهك أو تصادر حقوق الإنسان، وتلعب التقارير التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني وبعثات تقصي الحقائق التي تقوم بها، دوراً مهماً في توجيه الاهتمام العالمي إلى أوضاع حقوق الإنسان السائد في الدولة [24].

2–رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان:

يعرف الرصد بأنه يصف العمل النشط في تجميع المعلومات والتحقق منها واستعمالها فوراً من أجل معالجة مشاكل حقوق الإنسان، ويشمل رصد حقوق الإنسان جمع المعلومات عن الحوادث وأحداث المراقبة الانتخابات والمحاكمات والمظاهرات وزيارة المواقع مثل أماكن الاعتقال ومخيمات اللاجئين

[23] - المرجع السابق

[24] – هلالي ، شريف (2013). مهارات الرصد والتوثيق .

والمناقشات مع السلطات الحكومية للحصول على المعلومات ومتابعة وسائل العلاج وغير ذلك من إجراءات المتابعة الفورية، ويشمل المصطلح أنشطة التقييم في مقر الأمم المتحدة أو المكتب المركزي للعملية وكذلك تجميع الحقائق شخصياً وغير ذلك من الأعمال في الميدان، و فضلا عن ذلك يتسم الرصد بصفة زمنية حيث أنه يجري عادة في فترة طويلة من الوقت [25].

وبهذا الخصوص تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً أساسياً وفاعلاً في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، فهذه المؤسسات مؤهله بشكل كلي للقيام بمراقبة دقيقة لأوضاع حقوق الإنسان من خلال أعضائها والذين هم في الغالب باحثون ميدانيون مدربون قادرون على رصد ما يقع من انتهاكات حال حدوثها، وتمتاز هذه المؤسسات بقدرتها على الوصول وبشكل مباشر إلى الانتهاكات والاتصال بضحاياه بسهولة ويسر وإنشاء علاقات متميزة ما بين الضحية وبين الجهة المدافعة عنه.

3-المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية لحماية حقوق الإنسان.

تشكل المنظمات غير الحكومية حجر الأساس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل مكان من العالم، فهي تؤثر في مناقشات وقرارات وإجراءات مختلف هيئات الأمم المتحدة الخاصة باتفاقيات حقوق الإنسان والاجراءات الموضوعية وتقم معلومات لها حول اوضاع البلدان بشكل عام او حول حالات محددة من شأنها ان تثري عمل هذه الهيئات في رصد الاوضاع وتقديم توصيات محددة للبلدان[26]. كما تعمل المنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات وإجراء البحوث والتحليل وتعبئة الناس لآليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، ويلعب المجتمع المدني والمنظمات

[25] – هلالي ، شريف. مهارات الرصد والتوثيق (2013).

[26] – سعيد سالم جويلي، المنظمات غير الحكومية في النظام القانوني الدولي – دار النهضة العربية طبعة 2002 – 2003.

الميدانية دورا مكملا يستطيع تقديم معلومات إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والآليات، الإجراءات الخاصة، وآليات تقديم الشكاوى وصوتا حاضرا في مجلس حقوق الإنسان، والمعلومات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية هي غاية في الأهمية إذ أنها غالبا ما تكون صوتا لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو الفئات المعرضة للانتهاكات أو المهمشة، أما البلدان التي يكون فيها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مكاتب ميدانيه، فإن المنظمات غير الحكومية تسهم فيها بتقديم المعلومات وتنفيذ مشاريع وطنية أو إقليميه[27].

وتوفر العديد من المنظمات غير الحكومية التدريب وتضطلع ببرامج للتثقيف والتربية على حقوق الإنسان كما تتابع وترصد الامتثال لتوصيات الهيئات والآليات والإجراءات الخاصة، وتسهم مؤخرا بالاستعراض الدوري العالمي (UPR). Universal Periodic Review وإذا تقدم بلد بتقرير دوري إلى إحدى الهيئات أو الآليات، تستطيع المنظمات غير الحكومية ان تقدم تقريرها الخاص لأعضاء اللجنة المكلفة النظر في التقرير، وعادة ما يسمى هذا التقرير الخاص ب "تقرير الظل"، وبإمكان المنظمات غير الحكومية أيضا استعراض تقاريرها أمام اللجنة وحضور جلسات مراجعة تقارير البلدان، هذه الجلسات التي تكون علنية وموثقة على أشرطة تسجيل، هذا وكما يرد في هذا العدد من المجلة في المقال حول المراجعة الدورية العالمية – UPR– يسمح للمنظمات غير الحكومية تقديم المعلومات،

[27] – علي الصاوي التنظيمات غير حكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي مجلة شؤون عربية العدد (75) سبتمبر 1993.

والمشاركة في المشاورات الوطنية، ورصد وحضور استعراض الدول خلال المرحلة المؤدية إلى اعتماد التقرير النهائي[28].

المبحث الثاني: المجتمع المدني في الاردن ودوره في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.

لقد شهدت بداية القرن الحادي والعشرين نضوجاً لدور مؤسسات المجتمع المدني في مجال الرصد لمدى التزام الدول بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان، والتطور الأكبر لدور هذه المؤسسات في مثل هذا المجال تمثل في إعطاء هذه المؤسسات الحق في تقديم ما يسمى بتقارير الظل، والتي تكون موازية للتقارير التي تتقدم بها الدول، وتتكون منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة.

لقد شهد الأردن في عام 1989، تحولاً تاريخياً تمثل في إلغاء الأحكام العرفية وإعادة الحياة البرلمانية والدخول في مرحلة من الانفتاح السياسي، الذي ساهم في إعادة النظر بتواجد المجتمع المدني، وشهدت هذه المرحلة بروز علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع المدني واستعادت الأحزاب السياسية المعارضة شرعيتها، واسهمت في نمو وازدهار المجتمع المدني بتدخل حكومي أقل، وسجلت من جديد بعد صدور

[28] - عدنان عبدالحميد القرشي وآخرون، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون مفاهيمه ومؤسساته وأدواره المنتظرة سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (43) إصدار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الطبعة الأولى 2006.

قانون ينظم عملها، وأقدمت الحكومة على إشراك المجتمع المدني في لجنة الميثاق الوطني عام 1991، والذي اسهم في تقديم الرؤية الوطنية لمستقبل الدولة الأردنية، وأنشئت المؤسسات المدنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والدراسات والأبحاث، وبدأت مرحلة الانفتاح الحكومي على المجتمع المدني تبرز بشكل أفضل، وكذلك أجواء العلاقة الإيجابية الحذرة تسود بين الطرفين[29].

إن انفتاح الأردن الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي على العالم وانخراطه في العولمة بشكل متسارع بات يفرض على الدولة ضرورة إعادة صياغة علاقته مع المجتمع المدني ومراجعة وتحديث القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المجتمع المدني وتؤطر نشاطاته المختلفة بهدف تمكين المجتمع المدني للقيام بدوره في عملية التنمية المستدامة.[30]

إن وجود علاقة تشاركية بين الدولة والمجتمع المدني ضرورة تمليها عمليات الترابط الواقعي بفعل الجغرافيا والسياسة إذ يعمل كلاهما في نطاقا جغرافيا واحد واعتبارات سياسية تجعل من كلاهما يسعى إلى تحقيق مجتمع افضل وهو مجتمع العدالة والمساواة وسيادة القانون، إن الدولة والمجتمع المدني متلازمان ومترابطان، فالدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياستها، وفي الوقت نفسه تمثل الدولة الوعاء والإطار الذي يحتضن حركة المجتمع ويؤطره، وفي حال وجود الاتساق والديناميكية بين الدولة والمجتمع المدني، تترسخ الديمقراطية، إذ يتولى المجتمع المدني عملية التعبير عن مصالح

[29]- محمد الجريبيع، المجتمع المدني والدولة الأردنية، الانتقال من مربع التشكيك إلى مربع المشاركة والثقة، عمان الاردن.

[30] هاني حوراني وآخرون، مرجع سابق.

المجتمع وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تقوم بدورها بعملية تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة[31].

لقد أصبح هناك تحول جذري في علاقة المجتمع المدني مع الدولة، حيث اسهمت بشكل كبير في تقرب الدولة نحو المجتمع المدني، فالمتابع لخطابات جلالة الملك عبدالله الثاني أو كتب التكليف الملكي للحكومة وخططها وخطاب المؤسسة التشريعية يجد أن هناك دائماً إشارة إلى المجتمع المدني ودوره في إدارة شؤون الدولة باعتباره شريكاً أساسياً، ما أعطى المجتمع المدني الحرية والحركة والقدرة على المبادرة وإن كان هناك تفاوت في حرية الحركة بين مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية وبين المؤسسات التي تعمل في مجال العمل الاجتماعي والتطوعي[32] .

نشأت في الأردن عدة منظمات معنية بحقوق الإنسان، بدءاً من المؤسسات الوطنية إلى اللجان البرلمانية، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ومن أهم تلك المؤسسات الوطنية "المركز الوطني لحقوق الإنسان" الذي بدأ نشاطاته في شهر حزيران / يونيو 2003 بعد صدوره بمرسوم ملكي، من أجل تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في المملكة وترسيخ ثقافتها على صعيدي الفكر والممارسة، ومراعاة عدم التمييز بين المواطنين، ويتضمن اختصاصه مراجعة التشريعات، وبحث الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتصدي لأية تجاوزات أو انتهاكات بتسويتها أو إحالتها إلى السلطة التنفيذية أو التشريعية أو المرجع القضائي المختص لإيقافها وإزالة آثارها، ومع أن المركز شبه رسمي إلا أنه يلعب دورا مهما في

[31] سوسن الطويل، رؤية وزارة التنمية السياسية وتجربتها في مجال الشراكة مع الأحزاب والمجتمع المدني، مركز الأردن الجديد، الأيام الدراسية، التقرير الثالث، 2008 .

[32]– هاني الحوراني وآخرون، مرجع سابق

تعزيز ثقافة الإنسان ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الاردن، والقيام بحملات توعية وتثقيف في هذا المجال، وإبداء المشورة وتقديم التوصيات والنظر بالشكاوي المقدمة إليه، وتعزيز النهج الديمقراطي لتكوين نموذج متكامل ومتوازن قائم على إشاعة الحريات وضمان التعددية السياسية واحترام سيادة القانون، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، يعمل المركز على التحقق من مراعاة حقوق الإنسان في الأردن، ومعالجة التجاوزات أو أية انتهاكات، كما يقوم بتدريس مبادئ حقوق الإنسان في الجامعات والمدارس، وعمل الدراسات والبحوث القانونية والسياسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعقد الندوات والمحاضرات وتنظيم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والتثقيفية في المدارس والجامعات الأردنية، ولكون تعليم حقوق الإنسان كانت من ضمن اهتمامات المركز، فقد شكل وحدات خاصة للتثقيف والتوعية بحقوق الإنسان لكي تقوم بعملها في أوساط الطلبة في الجامعات والمدارس[33] .

وإلى جانب المركز الوطني لحقوق الإنسان، توجد عدة مراكز وجمعيات المجتمع المدني، تنشط في مجال حقوق الإنسان في الأردن، تقوم بنشر الثقافة الإنسانية وترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتوفير منبر لنشطاء حقوق الإنسان، وتنفيذ برامج وتنظيم دورات التدريب ورش العمل والمحاضرات، وبحث ومعالجة أسباب تعثر الحريات وحقوق الإنسان في الأردن، ودعم منظمات المجتمع المدني المختصة بحقوق الإنسان، ومن تلك المؤسسات، الهيئة الأردنية للثقافة الإنسانية، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، ومركز ميزان ومركز عدالة ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (1999). وتغطي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان نطاقاً واسعاً من الاهتمامات، ويعمل بعضها باختصاص عام، وفي مجالي التعزيز والحماية، مثل: "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في

[33] – المركز الوطني لحقوق الإنسان ، كتيب تعريف بالمركز ، عمان ، 2005.

الأردن" (1987)، و"الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان" (1996)، كما يتخصص بعضها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحده، مثل: "مركز التدريب العربي لحقوق الإنسان" (1998) .و"الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي(جند) " (1993)، و "مركز حماية وحرية الصحفيين" (1999). ويتخصص بعضها في دعم حقوق الفئات الأكثر حاجة للدعم، كالنساء والأطفال، مثل: "المعهد الدولي لتضامن النساء في الأردن" (1998)[34] .

شغل المجتمع المدني في الأردن مكانة مرموقة خلال العقدين الأخيرين، حيث بدأ في لعب أدواراً جديدة تتمثل في اعتباره شريكا للحكومة والقطاع الخاص في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجتاح البلاد، إن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الاعتراف بالدور الهام للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية ورصد تنفيذ حقوق الإنسان، إن التعاون بين المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني يقدّم فرصة مهمة لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان داخل الدولة، والتأكد من أن المؤسسات الوطنية على استعداد لتعزيز وحماية ورصد تنفيذ حقوق الإنسان، وحيثما كانت مثل هذه الشراكات قوية كانت هناك خطوات إيجابية فيها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان[35] .

وتلعب منظمات المجتمع المدني أدوارا مهمة على الساحة العامة، حيث تعمل هذه المنظمات على تحقيق انسجام في سياق الحوار الشعبي حول مواضيع حساسة مثل المواطنة، كما تعمل على تقديم

---

[34] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ، 2004.

[35] – مؤسسة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ، أثر المجتمع المدني الأردني على السياسات الوطنية والإقليمية، 2016، https://ardd-jo.org.

اقتراحات لتطوير القوانين الخاصة حول حقوق التجمع والتنظيم والتعبير، وكذلك النظام الانتخابي.

وتسهم الجهات الفاعلة الأخرى مثل المؤسسات الأكاديمية في بناء المؤسسات الوطنية من خلال توفير القدرات النظرية والتقنية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان ودعم القدرة على إنتاج البحوث القائمة على الأدلة والنتائج، وتعمل الجهات الفاعلة مثل البرلمانات بمثابة آلية الرقابة. إلى جانب خلق الأطر القانونية المحلية[36].

لقد كان لمؤسسات المجتمع المدني مساهمات عديدة سبقت فترة الحراك السياسي من خلال البرامج التي كانت توجهها، والمبادرات التي قدمتها في مجالات عديدة تخدم أهداف المؤسسات، وتحقق رؤيتها، تمثلت بالمشاركة السياسية، والوعي السياسي، فضلا عن بناء قدرات المؤسسات، وتقديم التدريب اللازم، وعقد الندوات، والمؤتمرات، وورشات العمل، وفي فترة التحول الديمقراطي في الأردن، وتحديداً العام 2011 ، ركزت مؤسسات المجتمع المدني في عملها على قضايا الساعة، وتمثل هذا في الموضوعات التي انخرطت فيها، وكان لها تأثير جيد نوعاً ما رغم التحديات التي واجهتها، أسواء كانت داخلية أم خارجية، وتركزت الموضوعات التي عملت عليها المؤسسات حول الإصلاحات السياسية بتقديم مقترحات للقوانين ومناقشة البعض منها، فضلا عن أنها تركزت حول تعزيز دور الشباب والمرأة في المشاركة والتعبير عن الرأي، وحول قضايا تتعلق بتحقيق حكم القانون، ومكافحة الفساد[37].

لقد أظهر التقرير الذي أطلقه مركز الحياة (راصد)، إنجاز ما نسبته(11.9 %) من نشاطات الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الشاملة لحقوق بشكل كامل خلال عامين، وإنجاز(5.7 %) بشكل جزئي

---

[36] – المرجع السابق.

[37] – موسى شتيوي ،دور مؤسسات المجتمع المدني في الاصلاح السياسي في الاردن مركز الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، عمان ، الاردن، 2011.

و(46.4 %) بدرجة محدودة، فيما لا يزال(36 %) من الخطة دون تنفيذ، وخلص التقرير إلى أنه تم بالمجمل إنجاز(16.6 %) من مضامين الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن (15 %) من أنشطة الخطة تحققت بشكل كامل وإنجازا يسجل للجهات القائمة على تنفيذ الخطة"، وأشار التقرير إلى أن الخطة تحتوي على ثلاثة محاور رئيسية يندرج تحتها(17) هدفا و(64)هدفا فرعيا ينبثق عنها(224) نشاطا فرعيا موزعة على أهداف الخطة بغية تحقيقها لتنفيذ(69 %) منها خلال العامين 2016 – 2017"، كما أظهر أن(62) قانوناً أدرجتا في الخطة لغايات التعديل، تم تعديل(20) قانوناً منها، و(7) قوانين لا تزال ما بين مسودة ومشروع قانون، فيما تبقى 35 قانوناً بلا إجراء، وأشار التقرير الى أن "الحكومة منفتحة على كافة التوصيات والملاحظات التي تردها والأخذ بها والعمل على معالجتها وتحسينها وتطويرها بما يعزز منظومة حقوق الإنسان في الأردن والذي أصبح نموذجا على صعيد المنطقة"[38].

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية منهجي البحث المسحي الكمي حيث تم تطوير اداة الدراسة(الاستبيان) لتعرف دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان، ومنهج البحث التحليلي لتعرف المعيقات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في مجال متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان وذلك لملاءمتهما لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها.

[38]-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني" راصد" تقرير حول انجازات مضامين الخطة الوطنية لحقوق الانسان في الاردن، تم نشره في الثلاثاء 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

مجتمع الدراسة وعينته:

تكون مجتمع الدراسة من منظمات المجتمع المدني من(4771) مؤسسة في الاردن [39]وتم اخذ عينة عشوائية بلغت (150) فردا من مجتمع الدراسة .

اداة الدراسة:

للوصول إلى الأهداف المحددة للمسح تم تصميم استبيان مسحي بصورته النهائية بعد اختباره ومراجعته من قبل المختصين وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين المختصين في الجامعات الاردنية، لإبداء آراءهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم بصدد فقرات الاستبانة من حيث مدى ملاءمتها لموضوع الدراسة، ومدى انتمائها للمجال الذي وضعت فيه .

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقتين هما الثبات بطريقة الإعادة من خلال التطبيق على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة بلغ عددها (25) ثم إعادة التطبيق بعد أسبوعين، وحسب معامل الارتباط بيرسون وقد تراوحت قيمته ما بين (0.79) و (0.89)، كما تم حساب الاتساق الداخلي بدلالة معادلة كرونباخ الفا وتراوحت قيمته ما بين (0.84) و (0.90)، وهي جميعها مناسبة لأغراض الدراسة الحالية.

[39] – محمد الجريبيع، المجتمع المدني والدولة الأردنية، الانتقال من مربع التشكيك إلى مربع المشاركة والثقة، عمان الاردن.

الجدول(1)

معاملات الارتباط (بيرسون) والاتساق الداخلي (كرونباخ الفا)

الرقم	الابعاد	ارتباط بيرسون	كروبناخ الفا
3	محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	0.86	0.90
1	حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	0.87	0.84
4	فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	0.79	0.88
2	أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان	0.88	0.85
	total	0.89	

إجراءات الدراسة

- تم تطوير أداة الدراسة، واستخراج دلالات صدقها وثباتها.
- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.
- تم استحصال احصائية بأعداد مؤسسات المجتمع المدني في الاردن.
- وزعت الاستبانات على افراد مؤسسات المجتمع المدني في الاردن وتم استرجاعها وإدخالها الحاسوب لتحليلها.

- تم الأخذ بعين الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في أداة الدراسة، وقيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، ثم استخدمت المعادلة ادناه للحكم على دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان وعلى النحو الآتي:

الحد الاعلى لمقياس – الحد الادنى لمقياس = 5 – 1 = 1.33 طول الفئة

عدد الفئات 3

وتكون الفئات كالآتي :

1_____2.33 منخفض

2.34 _____ 3.67 متوسط

3.68 _____ 5.00 مرتفع

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- للإجابة عن سؤال الدراسة الاول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب.
- للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني تم استخدام اختبار t-test وتحليل التباين الاحادي One Way ANOVA واختبار شيفية لإيجاد الفروق.
- للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث تم استخدام التكرارات للإجابة على المعيقات.
- ومعامل ارتباط بيرسون لإيجاد ثبات اداة الدراسة واستخدام معادلة كرونباخ الفا (Cronbach-Alpha) لإيجاد معامل الاتساق الداخلي للأداة.

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة وعلى النحو الاتي:

السؤال الأول: ما فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.

الجدول(2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان مرتبة تنازلياً.

الرقم	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
3	محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	3.15	0.58	1	متوسط
1	حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.90	0.63	2	متوسط

متوسط	3	0.69	2.78	فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	4
متوسط	4	0.59	2.71	أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان	2
متوسط		0.49	2.85	Total	

يلاحظ من الجدول(2) أن درجة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان جاءت بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (2.85) بانحراف معياري (0.49)، وجاءت الابعاد في الدرجة المتوسطة، وجاء بعد " محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" بالرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.15) وبدرجة مرتفعة، وفي الرتبة الاخيرة جاء بعد" أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان لحقوق الانسان" بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.59) وبدرجة متوسطة.

وفيما يلي سيتم عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل بعد:

اولاً: بعد "محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان"

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا البعد، والجدول (3) يبين ذلك.

الجدول(3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد " محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
17	عدم تعاون المؤسسات الرسمية مع مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.	3.29	0.74	1	متوسط
19	عدم التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني يحد من قدرتها على متابعة الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	3.21	0.75	2	متوسط
16	تحد التشريعات الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني من دورها في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.	3.11	0.75	3	متوسط
18	عدم معرفة مؤسسات المجتمع المدني بمحاور الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	3.09	0.79	4	متوسط
20	عدم ثقة الأفراد بقدرة مؤسسات المجتمع المدني في احداث التغيير يحد من متابعتها لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.	3.05	0.84		متوسط
	total	3.15	0.58		متوسط

يلاحظ من الجدول(3) ان درجة ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لفقرات بعد " محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" جاءت بدرجة متوسطة اذا بلغ المتوسط الحسابي (3.15) وبانحراف معياري (0.58)، وجاءت جميع الفقرات بالدرجة المرتفعة، وفي الرتبة الأولى جاءت الفقرة (17) والتي تنص على " عدم تعاون المؤسسات الرسمية مع مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان"، بمتوسط حسابي (3.29) وانحراف معياري (0.74)، وفي الرتبة الاخيرة جاءت الفقرة (20) والتي تنص على " عدم ثقة الأفراد بقدرة مؤسسات المجتمع المدني في احداث التغيير يحد من متابعتها لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان"، بمتوسط حسابي (3.05) وانحراف معياري (0.58).

وقد تعزى هذه النتيجة الى قيام منظمات أخرى بتوفير تدريب على التوثيق من منظور النوع الاجتماعي لضمان تسليط الضوء على الانتهاكات، وتقديم التوصيات التي من شأنها توفير سبل الحماية لحقوق

الانسان، وقد تعزى هذه النتيجة الى قيام منظمات المجتمع المدني بدور محوري للغاية لحماية حقوق الإنسان فتقوم بالتوثيق، والمناصرة على المستويين المحلي والدولي، كما تقوم بتوفير المساندة والدعم القانوني والنفسي والطبي.

ثانياً: بعد " حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان"

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا البعد والجدول (4) يبين ذلك.

الجدول(4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد " حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان " مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	مؤسستي معنية بمتابعة قضايا حقوق الانسان	3.15	0.78	1	متوسط
2	أعضاء المنظمة التي انتمي لها يدركون مفهوم حقوق الانسان	3.13	0.68	2	متوسط
3	مؤسستي على اطلاع بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.95	0.82	3	متوسط
4	شاركت مؤسستي بإعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.64	0.91	4	متوسط
5	نظمت مؤسستي فعاليات مرتبطة بمحاور الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.64	0.86	5	متوسط
	total	2.90	0.63		متوسط

يلاحظ من الجدول(4) ان درجة ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لفقرات بعد " حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان " جاءت بدرجة متوسطة اذا بلغ المتوسط الحسابي (2.90)

وبانحراف معياري (0.63)، وجاءت جميع الفقرات بالدرجتين المرتفعة والمتوسطة، وفي الرتبة الأولى جاءت الفقرة (1) والتي تنص على " مؤسستي معنية بمتابعة قضايا حقوق الانسان "، بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.78)، وفي الرتبة الاخيرة جاءت الفقرة (5) والتي تنص على " نظمت مؤسستي فعاليات مرتبطة بمحاور الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان "، بمتوسط حسابي (2.64) وانحراف معياري (0.86).

وقد يعزى ذلك الى ان الجهد الذي بذل بإعداد خطة حقوق الإنسان يُحترم، فهي تضع مجموعة أهداف أساسية مثل حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية، وتعزيز وترسيخ الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية، وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، وكذلك الحق في الجنسية والإقامة واللجوء والتنقل، وتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وحماية الحق في التجمع السلمي وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات والانضمام إليها، فضلا عن أهداف رئيسية أخرى تنبثق عن محاور أساسية. وحددت الأهداف التي سيتم العمل عليها، والجهات المنفذة ومؤشر القياس، وواقع الحال ان الالتزام بها وتطويرها بالتشاور مع الأطراف الفاعلة ووضع مؤشرات قياس منضبطة ستشكل خطوة في الطريق الصحيح.

ثالثاً: بعد " فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان"

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا البعد، والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول(5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد " " فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان " مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
21	يتوفر مؤسستي الكادر المؤهل لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.97	0.89	1	متوسط
24	تسعى مؤسستي لرصد انتهاكات حقوق الانسان في محيط عملها	2.94	0.74	2	متوسط
25	يتفاعل المجتمع المحلي بإيجابية مع اجراءات مؤسستي في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.87	0.81	3	متوسط
23	تتناسب برامج مؤسستي مع محاور الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.77	0.84	4	متوسط
22	يتوفر لدى مؤسستي الامكانيات المادية لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.37	0.85	5	متوسط
	total	2.71	0.59		متوسط

يلاحظ من الجدول(5) ان درجة ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لفقرات بعد " فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان " جاءت بدرجة متوسطة اذا بلغ المتوسط الحسابي (2.71) وبانحراف معياري (0.59)، وجاءت جميع الفقرات بالدرجة المتوسطة، وفي الرتبة الأولى جاءت الفقرة (21) والتي تنص على " يتوفر مؤسستي الكادر المؤهل لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان"، بمتوسط حسابي (2.97) وانحراف معياري (0.89)، وفي الرتبة الاخيرة جاءت الفقرة (22) والتي تنص على " يتوفر لدى مؤسستي الامكانيات المادية لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان "، بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري (0.85). وقد

تعزى هذه النتيجة الى الدور المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني لحقوق الانسان من خلال توفير الكادر المؤهل واستخدام كافة الوسائل الإعلامية، ووسائل الاتصال الاجتماعي بأكثر حرفية حيادية ومصداقية العالية لرصد وتوثيق حالة حقوق الانسان في الاردن وتقصي الحقائق من خلال جمع المعلومات والبيانات والبينات وتحليلها. ومتابعة التعامل مع الشكاوى والتزام الشفافية في الإدلاء بالمعلومات ومراقبة الدور الرقابي والحقوقي وتوسيع القاعدة الاجتماعية للدفاع عن لحقوق الانسان من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً: بعد" أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان"

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا البعد، والجدول (6) يبين ذلك.

الجدول(6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد " أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان " مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
6	يكفل القانون لمؤسستي أدوات رقابية لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية	2.94	0.76	1	متوسط
11	تقوم مؤسستي بمخاطبة المركز الوطني لحقوق الانسان اذا ما علمت باي انتهاك لحقوق الانسان في محيط عملها	2.79	0.86		متوسط
8	تتعاون مؤسستي مع مؤسسات اخرى لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.77	0.84	3	متوسط
7	تتلقى مؤسستي شكاوي من الأفراد تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان	2.76	0.93	2	متوسط
12	تلجأ مؤسستي لوسائل الأعلام لبسط رقابتها على محاور	2.68	0.76		متوسط

	الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان				
متوسط	تشارك مؤسستي في تنفيذ جزء من الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.67	0.81		15
متوسط	ينقص مؤسستي المعرفة والخبرة الكافية لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.66	0.89	5	10
متوسط	تتواصل مؤسستي مع جهات دولية لضمان تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.64	0.85		13
متوسط	تصدر مؤسستي تقارير حول حالة حقوق الانسان في الاردن	2.58	0.90	4	9
متوسط	تقوم مؤسستي بأجراء ابحاث ودراسات ترتبط بمحاور الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	2.58	0.80		14
متوسط	total	2.71	0.59		

يلاحظ من الجدول(6) ان درجة ممارسة مؤسسات المجتمع المدني لفقرات بعد " أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان لحقوق الانسان " جاءت بدرجة متوسطة اذا بلغ المتوسط الحسابي (2.71) وبانحراف معياري (0.59)، وجاءت جميع الفقرات بالدرجة المتوسطة، وفي الرتبة الأولى جاءت الفقرة (6) والتي تنص على " يكفل القانون لمؤسستي أدوات رقابية لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان"، بمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري (0.76)، وفي الرتبة الاخيرة جاءت الفقرة (14) والتي تنص على " تقوم مؤسستي بأجراء ابحاث ودراسات ترتبط بمحاور الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان"، بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري (0.85).

وقد تعزى هذه النتيجة الى استخدام منظمات المجتمع المدني الآليات والأدوات المتاحة لحقوق الانسان التي تمكنها من حماية حقوق الانسان وفي هذا السياق جاء الإعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان عام 1998 والذي يتضمن آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، باعتباره عهد دولي خاص لحماية الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان. وهو يؤكد على الحقوق التي لها أهميتها في الدفاع عن

حقوق الإنسان والتي تشتمل على حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات وتقديم المساعدة القانونية وتطوير أفكار جديدة في مجال حقوق الإنسان ومناقشتها. واعتبر هذا العهد شرط مسبق من أجل خلق بيئة تمكَن المدافعين عن حقوق الإنسان من القيام بعملهم. كذلك أصبح هنالك مقرر خاص في إطار المفوضية السامية لحقوق الانسان لدعم تنفيذ الاعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة احصائية لدور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف متغيرات الجنس، وعدد الاعضاء؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال وفقاً لمتغيراته:

اولاً: متغير الجنس:

اولاً: باستخدام الرسم البياني:

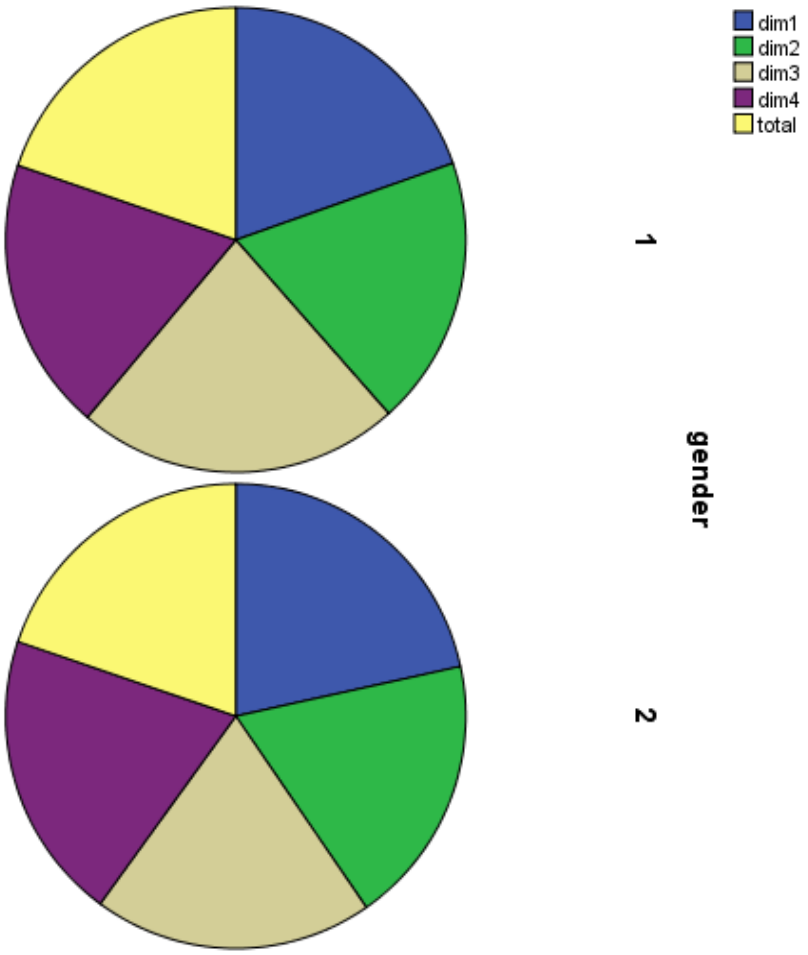

يلاحظ من التمثيل البياني أن هنالك فروقاً ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف متغير الجنس.

ثانيا: تم إيجاد المتوسطات الحسابية والاختبار التائي لعينتين مستقلتين لدور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف متغيرات الجنس، وعدد الاعضاء، والمجتمع الذي تخدمه، والجدول (7) يبين ذلك.

الجدول(7)

المتوسطات الحسابية والاختبار التائي لعينتين مستقلتين لدور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف متغير الجنس

التسلسل			المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار ت: قيمة ت	اختبار ت: درجة الحرية	اختبار ت: الدلالة
1	حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	ذكور	2.79	0.60	−3.801	148	.000
		اناث	3.22	0.62			
2	أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان	ذكور	2.67	0.53	−1.268	148	.207
		اناث	2.81	0.73			
3	محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	ذكور	3.23	0.48	2.855	148	.005
		اناث	2.93	0.76			
4	فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	ذكور	2.70	0.62	−2.416	148	.017
		اناث	3.01	0.81			
	total	ذكور	2.81	0.44	−1.557	148	.122
		اناث	2.95	0.61			

يلاحظ من الجدول(7) وجود فروق ذات دلالة احصائية على الابعاد: " حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" ولصالح الاناث بسبب انه منحت حقوق الإنسان المرأةَ مكانة هامة وساوتها بالرجل، كما أنها أنقذتها من الاستغلال والانتهاك، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الحقوق التي مُنحت للمرأة من قبل المنظمات الدوليّة لم تكن أكثر عدلاً من تلك الممنوحة لها من الأديان السماويّة.

و"محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" ولصالح الذكور، و بعد " فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" ولصالح الذكور وقد يعزى ذلك الى انشغال المرأة بعملها واطفالها واعمال البيت حيث لا يوجد الوقت الكافي مثل الرجل للتفرغ للعمل في منظمات المجتمع المدني، إذ كانت قيم الدلالة الخاصة ب "ت" اقل من (0.05) لكل بعد، بينما لم توجد فوق ذات دلالة احصائية على الدرجة الكلية وعلى " أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان" فقد بلغت قيم الدلالة الخاصة بـ "ت" أكبر من (0.05).

عدد الاعضاء:

تم تقسيم متغير عدد الاعضاء إلى ثلاثة فئات: (أقل من 40) ومن (41 الى 60) و (61 فما فوق)، وتم ايجاد المتوسطات الحسابية لدور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف فئات عدد الأعضاء، والجدول(8) يبين ذلك.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية لدور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف فئات عدد الأعضاء، والجدول(7) يبين ذلك.

الابعاد	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	اقل من 40	45	3.08	0.59
	41- 60	68	2.76	0.68
	61 فما فوق	37	2.95	0.53
	Total	150	2.90	0.63

أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان	1.00	45	2.93	0.61
	2.00	68	2.56	0.54
	3.00	37	2.71	0.60
	Total	150	2.71	0.59
محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	1.00	45	3.24	0.47
	2.00	68	3.12	0.69
	3.00	37	3.10	0.49
	Total	150	3.15	0.58
فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	1.00	45	3.08	0.65
	2.00	68	2.61	0.68
	3.00	37	2.75	0.64
	Total	150	2.78	0.69
الدرجة الكلية	1.00	45	3.05	0.50
	2.00	68	2.72	0.46
	3.00	37	2.84	.46
	Total	150	2.85	0.50

يلاحظ من الجدول(8) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف فئات عدد الأعضاء، ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الاحادي (One Way Anova). والجدول (9) يبين ذلك.

الجدول(9)

نتائج تحليل التباين بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف فئات عدد الأعضاء

تحليل التباين الاحادي						
الدلالة	**قيمة ف**	**متوسط المربعات**	**درجات الحرية**	**مجموع المربعات**		

حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	بين المجموعات	3.040	2	1.520	3.935	.022
	داخل المجموعات	56.779	147	.386		
	الكلي	59.819	149			
أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان	بين المجموعات	3.695	2	1.847	5.584	.005
	داخل المجموعات	48.630	147	.331		
	الكلي	52.325	149			
محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	بين المجموعات	.518	2	.259	.757	.471
	داخل المجموعات	50.357	147	.343		
	الكلي	50.875	149			
فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	بين المجموعات	5.896	2	2.948	6.739	.002
	داخل المجموعات	64.306	147	.437		
	الكلي	70.202	149			
الكلي	بين المجموعات	2.962	2	1.481	6.590	.002
	داخل المجموعات	33.041	147	.225		
	الكلي	36.003	149			

يلاحظ من الجدول(9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف فئات عدد الأعضاء، عند مستوى الدلالة (α=0.05)، على الدرجة الكلية وعلى جميع الابعاد باستثناء بعد " محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" فقد بلغت قيم مستوى الدلالة الخاصة بـ "ف" اقل من (0.05) لهذه المجالات، ولمعرفة عائدية هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول(10) يبين ذلك.

الجدول(10)

نتائج اختبار "شيفيه" لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية درجة ممارسة مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف فئات عدد الأعضاء

المقارنات المتعددة							
شيفيه							
المتغير التابع	عدد (I) الموظفين	عدد (J) الموظفين	الفروق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	الدلالة	ابعاد الثقة 95%	
						الحد الادنى	الحد الاعلى
حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	اقل من (40)	41-60	.32856*	.11943	.025	.0332	.6239
		61 فما فوق	.13309	.13792	.629	-.2080	.4742
	41-60	اقل من 40	-.32856*	.11943	.025	-.6239	-.0332
		61 فما فوق	-.19547	.12696	.309	-.5094	.1185
أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان	اقل من (40)	41-60	.36931*	.11053	.005	.0960	.6426
		61 فما فوق	.21586	.12764	.243	-.0998	.5315
	41-60	اقل من 40	-.36931*	.11053	.005	-.6426	-.0960
		61 فما فوق	-.15346	.11750	.428	-.4440	.1371
فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان	اقل من (40)	41-60	.46379*	.12710	.002	.1495	.7781
		61 فما فوق	.32961	.14678	.084	-.0334	.6926
	41-60	اقل من 40	-.46379*	.12710	.002	-.7781	-.1495
		61 فما فوق	-.13418	.13512	.612	-.4683	.1999
total	اقل من (40)	41-60	.33067*	.09111	.002	.1054	.5560
		61 فما فوق	.20634	.10521	.150	-.0538	.4665
	41-60	اقل من 40	-.33067*	.09111	.002	-.5560	-.1054
		61 فما فوق	-.12432	.09685	.441	-.3638	.1152
* مستوى الدلالة عند مستوى α=0.05							

يلاحظ من الجدول(10) أن الفروق بين المتوسطات الحسابية في درجة ممارسة مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف فئات عدد الأعضاء تعزى للمؤسسات ذوي عدد الأعضاء (أقل من 40) عضو.

وقد تعزى ذلك للمؤسسات ذوي عدد الأعضاء (أقل من 40) عضو الى انهم يشتركون في أداء عمل موحد، ويتحمل كل فرد منهم مسؤوليات ومهام جزئية معينة في هذا العمل، ولدى أفراد الفريق التعاطف والانتماء الذي يساعدهم على سهولة الأداء والرضا عن هذا العمل، والفريق يعني وجود نوع من التفاعل والتداخل بين الأعضاء يتوقف على طبيعة المهمة الموكولة إليه لأدائها وكذلك مقدرة كل فرد من أفراد الفريق على إنجازها، ولا تستطيع مجموعة من الأفراد أن تعمل كفريق إلا بعد أن يحدث التعارف بين أعضائها ويتم تحديد الأدوار لكل عضو فيها داخل نطاق عمل الفريق وفي اتجاه تحقيق الهدف .

نتائج الاجابة عن سؤال الدراسة الثالث والذي نصه : ما هي أهم المعيقات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في مجال متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان:

للإجابة عن هذا السؤال تم اجراء مسح لاستجابات عينة الدراسة واستخراج الانماط المتكررة للإجابة والتكرارات لكل اجابة، والجدول(11) يبين ذلك.

الجدول(11)

أهم المعيقات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في مجال متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

المعيق	التكرار
عدم توفر الدعم المادي لكمال للخطة الوطنية لحقوق الانسان	67
عدم الاطلاع على الخطة الشاملة لحقوق الانسان لعدم توفر معلومات مكتوبة	36
الحاجة لتدريب جيد لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني	33

عدم تعاون المجتمع المحلي مع مؤسسات المجتمع المدني	25

بعد تحليل نتائج هذا السؤال يتضح من خلال اجابات افراد عينة الدراسة ان أهم المعيقات التي تواجهها المؤسسة التي يعمل بها الافراد في مجال متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان جاء بالدرجة الاولى عدم توفر الدعم المادي لكمال الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان لحقوق الانسان وجاء بالدرجة الثانية عدم توفر دعم للنساء وخاصة الارامل وجاء بالدرجة الثالثة عدم الاطلاع على الخطة الشاملة لحقوق الانسان لعدم توفر معلومات مكتوبة وجاء بالدرجة الرابعة الحاجة لتدريب جيد للأعضاء واخيرا جاء عدم تعاون المجتمع المحلي مع مؤسسات المجتمع المدني.

وقد تعزى هذه المعيقات الى ضعف التنسيق بصورة واضحة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والمركز الوطني لحقوق الانسان الامر الذي يقف حائل في وجه تقدم هذه المنظمات ودعمها لاسيما ان هذه هي التجربة الوليدة الأولى لهذه المنظمات ولا بد من إسنادها ودعمها لتتمكن من تجاوز العقبات مستقبلاً.

وقد يعزى ذلك الى أن هناك منظمات كثيرة جدا ادت الى اضعاف دورها وتسبب في بعثرة جهودها فتوحيد جهود هذه المنظمات يكسبها فاعلية اكثر، كما ان اكثر المنظمات مجتمع المدني تتمركز في المناطق الغنية بالمال والثقافة والتي تتلقى نصيب الأسد في حين نرى أن هناك تقاعساً أو إهمالاً قد يكون متعمد للمناطق الفقيرة، والتي هي في الأصل تعاني من الإهمال في كل شيء.

كما ان ضعف وضبابية وغموض مصادر الدعم والتمويل المالي لمنظمات المجتمع المدني بسبب عدم التزام بعض هذه المنظمات بمعايير الشفافية والنزاهة والوضوح في كشف مصادر تمويلها وطريقة صرفها ونوعية مشاريعها مما يؤدي الى فقدان استقلاليتها وارادتها ودورها في التخطيط والقرار والنشاط وحتى شرعية وجودها بين منظمات المجتمع المدني لانتفاء شروط ومعايير انتمائها الى بيت وخيمة واهداف هذه المنظمات.

هذه العوامل مجتمعه لا تعدو أن تكون أسباباً مؤثرة بصورة مباشرة على تطور منظمات المجتمع المدني ويبدو أن تطوير هذه المنظمات وتأهيلها بالشكل الذي يتلاءم والتوجه الديمقراطي للبلد يتطلب التآزر والتعاون بين الجهات الحكومية وهذه المنظمات ثم أن الحكومة مطالبة بدعم هذه المنظمات وإسنادها لتحقيق أهم وابرز الأهداف الضرورية.

الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات

بعد التحليل الاحصائي والاجابة على اسئلة الدراسة تم التوصل الى الاستنتاجات التالية: -

اظهرت نتائج الدراسة ما يلي: -

- إن درجة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان جاءت بدرجة متوسطة، وجاءت الابعاد في الدرجة المتوسطة، وجاء بعد محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" بالرتبة الأولى وبدرجة متوسطة، وفي الرتبة الثانية جاء بعد حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان وبدرجة متوسطة، وفي الرتبة الثالثة جاء بعد فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان

وبدرجة متوسطة وفي الرتبة الرابعة جاء بعد أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان لحقوق الانسان وبدرجة متوسطة.

– إن متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان جاءت بدرجة متوسطة.

– إن حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان جاءت بدرجة متوسطة.

– إن فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان جاءت بدرجة متوسطة.

– إن أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان لحقوق الانسان جاءت بدرجة متوسطة.

– وجود فروق ذات دلالة احصائية على الابعاد: " حدود المعرفة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" ولصالح الاناث، و"محددات متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" ولصالح الذكور، وبعد " فاعلية متابعة مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان" ولصالح الذكور.

– الفروق بين المتوسطات الحسابية في درجة ممارسة مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان باختلاف فئات عدد الأعضاء تعزى للمؤسسات ذوي عدد الأعضاء (أقل من 40) عضو.

– تمثلت أهم المعيقات التي تواجهها مؤسستك في مجال متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان بما يلي:

- عدم توفر الدعم المادي لكمال الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان لحقوق الانسان.
- عدم توفر دعم للنساء وخاصة الارامل.
- عدم الاطلاع على الخطة الشاملة لحقوق الانسان لعدم توفر معلومات مكتوبة.
- الحاجة لتدريب جيد لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني.
- عدم تعاون المجتمع المحلي مع مؤسسات المجتمع المدني.

وفي ضوء النتائج والاستنتاجات توصي الدراسة بما يلي:-

- تفعيل أدوات مؤسسات المجتمع المدني في متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان لحقوق الانسان.
- ضرورة التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني بما فيه خدمة معرفة ادوارها وتطوير فاعليتها وتعاونها في الميدان.
- رفع مستوى وعي منظمات المجتمع المدني في الاردن حول وظيفة وأهمية المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- تشجيع المرأة في حقها في العمل خارج المنزل وحقها في تقاضي الأجر العادل وفي اختيار العمل أو الوظيفة.
- رفع مستوى الوعي بشأن التمييز بين الجنسين في الأجور وتقيم الأساليب التي تتبعها النساء في التفاوض مع أرباب العمل بشأن هذه القضية.

- الاعتماد على النهج التطوعي في عمل مؤسسات المجتمع المدني والتشبيك مع المؤسسات المماثلة سواء على الصعيد الوطني او الاقليمي او على الصعيد الدولي، وغيرها من النتائج والتوصيات التي سيصار إلى رفعها لكافة الجهات المعنية.
- تفعيل تعاون المؤسسات الرسمية مع مؤسسات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.
- تفعيل التشريعات الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني لرصد انتهاكات حقوق الانسان في محيط عملها حماية لحقوق الانسان.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني بإجراء ابحاث ودراسات ترتبط بمحاور الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.
- تشجيع الحكومة على تقديم مبادرات إنسانية لدعم منظمات المجتمع المدني في المجتمع.
- التأهيل المؤسساتي لمنظمات المجتمع المدني على قاعدة الأهلية والاستقلالية والكفاءة الإدارية
- تنويع تمويل مشاريع مؤسسات المجتمع المدني وفق ضوابط وآليات تضمن الشفافية والمصداقية في التدبير
- تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الحكومة، وممثلي منظمات المجتمع المدني لإعداد مشروع وثيقة لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

- ضرورة التشاركية مع مجلس النواب ومع كل المؤسسات المعنية بحقوق الانسان، للنهوض بحقوق الانسان كونها راصدة للحكومات ومرشدة وراسمة للسياسات في ذات الوقت.
- تبادل الافكار والآراء والمعلومات ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بتقديم تقرير دوري شامل لحقوق الانسان، لمعرفة وبحث آليات التعاون المشترك والتعرف الى اهم المشكلات التي يواجهها الاردن في مجال حقوق الإنسان.
- الاسهام في دعم وتمويل مؤسسات المجتمع الاردني والاتفاق عليه ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

- تخفيف التدخلات والقيود من حيث المنع والحظر والموافقات والمنع في انشطة مؤسسات المجتمع المدني، والالتزام بالدستور .
- إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية التطور والتحديث ووضع السياسات فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني.
- وضع استراتيجية اعلامية مشتركة ما بين الحكومة والمجتمع المدني يتولى ابراز الشراكة الحقيقية لدور ومساهمات المجتمع المدني.
- إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين الحكومة والمنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني من اجل تحقيق التعاون والمعلومات وتبادل الخبرات والحصول على البيانات.

المراجع

- أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق الطبعة الأولى، 2006.
- أحمد جاد منصور" :حقوق الإنسان في ضوء المواثيق الدولية والإقليمية والتشريعات / الداخلية، ودور الشرطة في حمايتها"، مطبعة أكاديمية الشرطة، آلية الشرطة، 2003/2002.
- أحمد سعيد نوفل، تدريس حقوق الإنسان في الجامعات والمجتمع الأردني، عمان، الاردن.
- أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 4–7 ديسمبر 1993، ص ص 3–4.
- أماني قنديل، القطاع الثالث في العالم العربي، في سيفكس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، **مواطنون (دعم المجتمع المدني في العالم)**، (القاهرة: سيفكس بالاشتراك مع دار المستقبل العربي، 1994)، ص 149.
- أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، **جريدة البيان** 1999/6/11.
- الامم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، (HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol. I ، 27 May 2008.
- الامم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ديسمبر/ 1948. www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.htm.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ، 2004 ،مرجع سبق ذكره .
- تقرير المملكة الأردنية الهاشمية الأولي حول التدابير التي اتخذتها المملكة لتنفيذ وإعمال أحكام وبنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمقدم إلى لجنة حقوق الإنسان العربية ، أيلول.2011 .
- رانيا جادالله فؤاد عبدالحكيم(2015). دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين، الدوحة .
- حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية ، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية ، مصدر سابق ، ص694 .
- الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان للأعوام 2016 – 2025 ، عمان: الاردن.
- دستور المملكة الأردنية الهاشمية، حقوق الاردنيين وواجباتهم.
- زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، في: **نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة:**

الخبرتـان المصـرية واليابانيـة،(القـاهرة: مركـز الدراسـات الآسـيوية بكليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، 2002)، 46-47.

-سعد الدين إبراهيم **عملية التحول الديمقراطي في مصر 1983-1993؛ سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي**(القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995).

- سعد الدين إبراهيم(1993). الموجة الثالثة للديمقراطية: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مقدمة تحليلية بقلم، القاهرة: دار سعاد الصباح .
- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن الوطن العربي اصدارات مركز ابن خلدون .
- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمطلقات في العالم العربي، **جريدة الحياة اللندنية**، العدد 13983، 2001/3/27 .
- سعيد سالم جويلي، المنظمات غير الحكومية في النظام القانوني الدولي – دار النهضة العربية طبعة 2002 – 2003 .
- سوسن الطويل، رؤية وزارة التنمية السياسية وتجربتها في مجال الشراكة مع الأحزاب والمجتمع المدني، مركز الأردن الجديد، الأيام الدراسية، التقرير الثالث، 2008.
- شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل** (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، 1997).
- عدنان عبدالحميد القرشي وآخرون، المجتمع المدني في دول مجلس التعاون مفاهيمه ومؤسساته وأدواره المنتظرة سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (43) إصدار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الطبعة الأولى 2006.
- علي الصاوي التنظيمات غير حكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي مجلة شؤون عربية العدد (75) سبتمبر 1993.
- غادة الحلايقة ،تعريف منظمات المجتمع المدني، عمان، الاردن، 2016.*mawdoo3.com* ، تاريخ النشر 2016/2/14.

- لجنة حقوق الانسان (2011). تقرير المملكة الأردنية الهاشمية الأولي حول التدابير التي اتخذتها المملكة لتنفيذ وإعمال أحكام وبنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمقدم إلى لجنة حقوق الإنسان العربية أيلول.
- ليث زيدان ، دراسة تحليلية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م.
- محمد يوسف علوان ، مذكرات حقوق الإنسان، عمان، 1997 .
- محمد عبد الكريم فهد العلوان الضمانات الدستورية والقانونية والقضائية لمحاكمة المتهم ، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلّد 44 ، العدد 2017.3.
- محمد الجريبيع، المجتمع المدني والدولة الأردنية، الانتقال من مربع التشكيك إلى مربع المشاركة والثقة، عمان الاردن.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان ، كتيب تعريف بالمركز ، عمان ، 2005.
- معن زيادة المجتمع المدني والدولة في فكرة النهضة العربية الحديثة ورقة عمل قدمت إلى (المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية.
- موسى شتيوي، دور مؤسسات المجتمع المدني في الاصلاح السياسي في الاردن مركز الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، عمان ، الاردن، 2011.
- مؤسسة المستقبل ، دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي، ورشة عمل لعرض ومناقشة نتائج دراسة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي بالأردن.ايلول،2012.
- مؤسسة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ، أثر المجتمع المدني الأردني على السياسات الوطنية والإقليمية، 2016، https://ardd-jo.org.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان(2004). النسخة الأحدث اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس 23 مايو/أيار 2004.
- الميثاق الوطني ، من مرجع سليمان صويص ،السابق " واقع تعليم حقوق الإنسان في الأردن ، البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، عمان ، 2005 ، ص . 13 .

- قانون العقوبات رقم16 لسنة 1960 وجميع تعديلاته والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 1487 تاريخ 1960/1/1 1والمعدل بآخر قانون رقم 2011/8 والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 5090 بتاريخ 2011/5/2.
- نشأت عثمان الهلالي، حقوق الانسان ودور المنظمات الدولية في حمياتها ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، العدد (3) السنة الأولى مارس 2005.
- هاني الحوراني وآخرون، دراسات حالة حول أداء منظمات المجتمع المدني في الأردن، ج2004،2، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.
- هاني الحوراني وآخرون، دراسات حالة حول أداء منظمات المجتمع المدني في الأردن، ج2004،2، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.
- وائل أحمد علام ، المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة طبعة 1997.
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني" راصد" تقرير حول انجازات مضامين الخطة الوطنية لحقوق الانسان في الاردن، تم نشره في الثلاثاء 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، **ما هي المنظمات غير الحكومية**، تصنيف ورقم الوثيقة: استشارات، العدد2، يونيو2002، ص1، متاح نسخة إلكترونية على موقع المركز على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

- http://www.ngoce.org/content/ngodef.doc
- هلالي، شريف (2013). مهارات الرصد والتوثيق .

https://web.facebook.com/sjcfd2011/posts/1423713394508537

- Kerr David and others (2003). Citizenship and Education Age 14: A summary of the International Finding and Preliminary Results for England.www.nfer.ac.uk/research/project-sumtemp.asp?.
- UNHCR، اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين،

www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.htm